الأمم المتحدة

A/70/76–E/2015/57

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٦٩، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات بشأن تلبيتها. وهو يصف الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني، من أجل تقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية.

* A/70/50.

220415 200415 15-05201 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (أيار/مايو ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥)، شهد الوضع على الميدان تدهورا في أعقاب انهيار مفاوضات السلام. وواصلت الأمم المتحدة بذل جهودها من أجل التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية في سياق الاحتلال، بيد أنّها ركّزت بوجه خاص على تقديم المساعدة الإنسانية خلال النزاع الذي نشب بين غزة وإسرائيل وبعده، وعلى تقديم الدعم إلى حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية. ومع التأكيد على ضرورة الرفع التام لعمليات إغلاق المعابر المؤدية إلى غزة، ساعدت المنظمة في التوصل إلى اتفاق مؤقت بين حكومتي إسرائيل ودولة فلسطين من أجل فسح المجال أمام دخول المواد ''ذات الاستخدام المزدوج'' إلى غزة واستخدام هذه المواد ورصدها، وأيضا أمام الشروع في أعمال إعادة البناء وإصلاح المرافق المتضررة على نطاق واسع.

وترد في خطة الإغاثة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥، التي تتطلب اعتمادات بمبلغ ٧٠٥ ملايين دولار، البرامج المصمّمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ولاستكمال هذه البرامج ومن أجل تلبية احتياجات الإدارة والإنعاش وإعادة البناء وتطوير الهياكل الأساسية، التي زاد النزاع من حدتها، تتضمن خطة الأمم المتحدة لدعم التحوّل في قطاع غزة ٢٠١٤-٢٠١٦ تفاصيل عن مساهمة المنظمة في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر والتعمير في غزة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وطلبا بتوفير اعتمادات بمبلغ ٢,١ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، وبناء على طلب من الحكومة، أجرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي والبنك الدولي تقييمًا مفصلا للاحتياجات من أجل توفير المزيد من المعلومات التي تنير السبيل أمام أعمال الإنعاش والتعمير في غزة.

وواصلت الحكومة تنفيذ خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. ودعما لهذه الجهود، استمرت الأمم المتحدة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتصل الموارد المالية اللازمة للمساعدة المقدمة ضمن هذا الإطار إلى نحو ١,٢ بليون دولار.

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٦٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ هذا القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلبّ بعد، ومقترحات محددة بشأن تلبيتها على نحو فعال. ويتضمّن التقرير أيضا موجزا لأهم التطورات والتحديات السياسية المستجدة في الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي العمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيما خلال وتصاعد وتيرة الأعمال العدائية في غزة وبعدها، وعلى دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها حكومة دولة فلسطين وتعزيز المفاوضات بين الطرفين. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في عدة تقارير أعدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومن هذه التقارير هناك بالأخص: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر لاحقاً)؛ والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/69/13)؛ وتقرير مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المقدّم إلى لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣ - وثمة العديد من الوثائق التكميلية الاستراتيجية والمتعلقة بتعبئة الموارد التي تُبيّن الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وتسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ إلى جمع مبلغ ٧٠٥ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا وذلك بتعزيز البيئة الوقائية ومعالجة انعدام الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن أجل تلبية احتياجات الإدارة والإنعاش وإعادة البناء وتطوير الهياكل، التي زاد التراع من حدتها، تتضمن خطة الأمم المتحدة لدعم التحوّل في قطاع غزة ٢٠١٤-٢٠١٦ تفاصيل عن مساهمة المنظمة في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر والتعمير في غزة ٢٠١٤-٢٠١٧، وطلبا بتوفير اعتمادات بمبلغ ٢,١ بليون دولار. ويتضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستجابة الاستراتيجية من جانب المنظمة للأولويات الإنمائية الفلسطينية التي تنص عليها خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة.

٤ - وخلال النزاع، عمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع الطرفين ومع المجتمع الدولي من أجل التفاوض على فترات هدنة ووقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية. وفي مواجهة الاحتياجات غير المسبوقة من أعمال إعادة البناء في غزة، تمكّن مكتب المنسق من التوسط في إبرام اتفاق مؤقت بين حكومتي إسرائيل ودولة فلسطين من أجل فسح المجال أمام دخول المواد ''ذات الاستخدام المزدوج'' إلى غزة واستخدام هذه المواد ورصدها، وأمام الشروع في أعمال إعادة البناء وإصلاح المرافق المتضررة على نطاق واسع. وواصل مكتب المنسق طوال السنة جهوده المبذولة من أجل دعم عملية السلام وضمان التنسيق الفعال بين حكومة دولة فلسطين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضاً توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعداد سياسات وبرامج لتحسينها.

ثانيا - عرض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٥ - لم يتمّ منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تاريخ انهيار محادثات السلام التي كانت تتم بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية، استئناف المفاوضات بين الطرفين. وقد أفضت التطورات السلبية التي طرأت بعد ذلك، ومنها بالأخص وبالإضافة إلى النزاع اختطافُ وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين في الضفة الغربية ومراهق فلسطيني في القدس الشرقية، إلى الحدّ من فرص معاودة الدخول في محادثات بناءة.

٦ - وفي ٣٠ كانون الأوّل/ديسمبر، رفض مجلس الأمن مشروع قرار فلسطيني تقدّمت به الأردن. وكان مشروع القرار قد تضمّن في جملة أمور دعوةً من أجل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية في غضون سنة واحدة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في موعد لا يتجاوز نهاية سنة ٢٠١٧. وفشل مشروع القرار في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات، أي ٩ من جملة ١٥ صوتا.

٧ - وفي ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر، وقّع رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، على صكوك الانضمام إلى ١٨ معاهدة دولية، من بينها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأصدر بيانات يعلن فيه القبول باختصاص المحكمة اعتبارا من تاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قُدّم ١٦ صكا من صكوك الانضمام إلى الأمين العام الذي قبل بإيداعها بعد أن تأكد من أنها قد استوفت الشكل الواجب والسليم. وردا على ذلك، شرعت إسرائيل في التوقف عن تحويل الإيرادات الضريبية التي تحصّلها بالنيابة عن

السلطة الفلسطينية. وحتى كتابة هذا التقرير، كانت إسرائيل تحتفظ بالمبالغ المحصلة من الضرائب لأشهر كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

٨ - وواصل مبعوثو المجموعة الرباعية عقد اجتماعات منتظمة والتحاور مع الطرفين لتشجيعهما على استئناف مفاوضات السلام. وفي ٨ شباط/فبراير، اجتمعت الأطراف الرئيسية في ميونيخ، ألمانيا، وأعلنت أنها ستظل تشارك بنشاط في الإعداد لاستئناف عملية السلام، بما في ذلك إجراء اتصالات منتظمة ومباشرة مع الدول العربية.

٩ - ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير إجراء الانتخابات الفلسطينية التي تأخرت عن موعدها كثيرا. وفي إسرائيل، قام رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بحل الحكومة الائتلافية في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وتم تنظيم انتخابات عامة في ١٧ آذار/مارس، أي قبل نحو عامين من موعدها.

١٠ - أما الحالة في الضفة الغربية، التي كانت تشهد بالفعل توترا بسبب إضراب أكثر من ١٠٠ سجين عن الطعام وبسبب الزيادة في نسق عمليات الهدم، فقد تدهورت في ١٢ حزيران/يونيه على إثر اختطاف ثلاثة مراهقين إسرائيليين وقتلهم بالقرب من الخليل، على يد أفراد ينتمون إلى حماس على ما قيل. وقد رفضت حماس هذه الاتهامات، لكنها أصدرت مع ذلك بيانات تمجد فيه من قاموا بهذا العمل. هذا، وقد تعرض مراهق فلسطيني من القدس الشرقية إلى الاختطاف والقتل في هجوم انتقامي حدث في ٢ تموز/يوليه؛ وقد وُجّهت التّهمة في هذه الجريمة إلى ثلاثة إسرائيليين تجري حاليا محاكمتهم. وخلال عمليات التفتيش المكثف في الضفة الغربية بحثًا عن المراهقين الإسرائيليين المختطفين، بما في ذلك داخل التجمعات السكانية الكبرى، قُتل ٦ فلسطينيين وأُصيب أزيد من ٨٠٠ شخص، فيما تم اعتقال أكثر من ٥٠٠ شخص بحسب التقارير. وينتمي المعتقلون في معظمهم إلى حماس، ومنهم أيضا أزيد من ٥٠ فلسطينيا كانوا قد أُفرج عنهم سابقا ضمن ما يُعرف ''بصفقة شاليط''.

١١ - وتواصل النشاط الاستيطاني بكثافة، حيث كان أبرز ما سُجّل بهذا الشأن إعلانات صادرة عن السلطات الإسرائيلية في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر تفيد بأنّها ستشيّد الآلاف من الوحدات الاستيطانية. وعلى إثر هذه الإعلانات، وفي أعقاب النزاع، ازدادت حدّة التوتّرات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد قوبلت هجمات الأفراد الفلسطينيين، ومنها الهجمة على منظومة السكك الحديدية الخفيفة في القدس، بإجراءات عقابية إسرائيلية على شكل هدم للمنازل وفرض للمزيد من القيود على الوصول إلى المدينة، بما فيها الحرم الشريف/جبل الهيكل، حيث كانت الاشتباكات تندلع كل أسبوع وإلى غاية

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عندما التقى وزير خارجية الولايات المتحدة، جون ف. كيري، وملك الأردن، عبد الثاني بن الحسين، على انفراد بكل من رئيس دولة فلسطين ورئيس وزراء إسرائيل وتم الاتفاق على التخفيف من حدة التوترات. ومنذ هذا التاريخ، قامت إسرائيل برفع القيود المفروضة على دخول الذكور من المصلين الفلسطينيين.

١٢ - ومن أسباب تدهور الحالة في الضفة الغربية أيضا وجود خطط لنقل البدو، بما في ذلك من المنطقة E-1، إلى مواقع لإعادة توطينهم؛ وارتفاع نسق عمليات هدم المباني الفلسطينية، بما فيها المساكن؛ والاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين؛ وتصاعد الاشتباكات العنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية مما أدى إلى وقوع إصابات من الجانبين، منها إصابات في صفوف الفلسطينيين ناجمة عن إطلاق للنار بالذخيرة الحية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه توقف عدد كبير من السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام عن إضرابهم بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية على الشروع في مفاوضات بشأن ظروف إقامة السجناء، بما في ذلك الاحتجاز من دون توجيه تُهم.

١٣ - وفي غزة، وفي الوقت الذي تواجه فيه سلطات الأمر الواقع تزايد الضغوط المالية الناجم عن إغلاق مصر لأنفاق التهريب، توقف الهدوء النسبي الذي ساد منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وذلك على إثر مقتل المراهقين الإسرائيليين الثلاثة وما خلفه من اعتقال للمئات من أنصار حماس في جميع أنحاء الضفة الغربية. وبداية من ٢٤ حزيران/يونيه، سُجلت أيضا زيادة في أعداد الصواريخ التي تطلق من غزة وفي أعداد الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة، بما في ذلك ٨٥ صاروخا أطلق في ٧ تموز/يوليه على إسرائيل من جانب حماس وجماعات مسلحة أخرى. وفي الفترة الفاصلة بين ٨ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس، نفذت إسرائيل عملية عسكرية على غزة والمناطق المحاذية لها استمرت ٥٠ يوما. وشكلت هذه العملية ثالث نزاع رئيسي بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة، وأطولها وأعنفها، منذ أن تولت حماس مقاليد السلطة في غزة عام ٢٠٠٧. وقد استهدفت إسرائيل بضرباتها أكثر من ٥ ٠٠٠ مواقع في غزة، وقامت حسب التقارير بهدم ٣٢ نفقا، منها ١٤ من الأنفاق النافذة إلى داخل إسرائيل. أما حماس والمجموعات الفلسطينية المسلحة فقد أطلقت ما يربو عن ٣ ٥٠٠ صاروخ على إسرائيل انطلاقا من غزة؛ وقد تمّ التصدي أيضا إلى ٧٠٠ صاروخ آخر بواسطة منظومة القبة الحديدية الدفاعية. وقُتل أكثر من ٢ ٢٠٠ فلسطينيا معظمهم من المدنيين، ومن بينهم ٥٠٠ طفل. ومن الجانب الإسرائيلي، قُتل ٦٦ فردا من عناصر جيش الدفاع الإسرائيلي وخمسة مدنيين من بينهم طفل وأحد الرعايا الأجانب.

١٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وبعد عدة فترات هدنة للأغراض الإنسانية، بدأ العمل باتفاق متواصل لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه بوساطة مصرية. وقد نص الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، وفتح المعابر بين غزة وإسرائيل من أجل السماح بدخول مواد المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار، وتوسيع منطقة الصيد البحري، والقيام في غضون شهر من قبول الاتفاق بمواصلة المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن جميع المواضيع الأخرى. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد الإسرائيليون والفلسطينيون اجتماعًا في القاهرة لمناقشة تعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار. وحتى كتابة هذا التقرير، لم تُعقد أيُّ اجتماعات أخرى بهذا الشأن، ويظلّ اتّفاق وقف إطلاق النّار في وضع هش خاصة بعد أن قامت جماعات فلسطينية مسلحة في مناسبات متكررة بتجارب لإطلاق صواريخ.

١٥ - وفي مؤتمر للمانحين عُقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، تعهد المجتمع الدولي بحوالي ٥,٤ بلايين دولار لتغطية احتياجات غزة من الإعمار ولدعم ميزانية حكومة دولة فلسطين حتى عام ٢٠١٧. ومع التأكيد على ضرورة أن يتم بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الرفع التام لعمليات إغلاق المعابر إلى غزة، ساعدت الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق مؤقت بين حكومتي إسرائيل ودولة فلسطين من أجل فسح المجال أمام دخول المواد ''ذات الاستخدام المزدوج'' إلى غزة من أجل إعادة الإعمار، وأمام استخدام هذه المواد ورصدها، ومنها مثلا الحصباء وقضبان الحديد والإسمنت. وبفضل هذه الآلية المؤقتة لإعادة الإعمار تمكن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٨ أسرة، حتى الآن، من اقتناء مواد البناء لإصلاح مساكنهم. كما أتاحت هذه الآلية تجهيز أكثر من ١٠٠ مشروع من مشاريع البناء والموافقة على ٥٦ منها لإنجاز أشغال منها بناء مساكن وتشييد مدارس وشبكات لتوصل المياه.

١٦ - بيد أنّ نسق إعادة البناء يظلّ أدنى بكثير من توقعات السكان في غزة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مستوى صرف المبالغ التي تم التعهد بها في القاهرة، وإلى عدم إحراز أي تقدم في التصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتلق وكالات الأمم المتحدة المنفِّذة للعمليات الإنسانية الحيوية في غزة سوى الترر القليل من الدعم المالي. وبنهاية شهر كانون الثاني/يناير، أوقفت الأونروا برنامج المساعدات النقدية الذي تدعم به عمليات الإصلاح، وقامت، بسبب الافتقار إلى الأموال، بتقديم إعانات إيجار لأسر اللاجئين الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى هجوم في ٢٩ كانون الثاني/يناير نفذه متظاهرون على المجمّع الذي يضمّ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في غزة، مما ألحق أضرارا بالمرافق والأصول.

١٧ - واستمر الانقسام بين الأطياف الفلسطينية على الرغم من اتفاق ''مخيم الشاطئ'' لتوحيد الصفوف الفلسطينية الذي وقّعت عليه حكومة دولة فلسطين وحماس في ٢٣ نيسان/أبريل، وتشكيل حكومة وفاق وطني موقتة من التكنوقراط في ٢ حزيران/يونيه وذلك على أساس ما تعهدت به منظمة التحرير الفلسطينية من التزامات بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والتقيّد بالاتّفاقات السابقة. وحظيت هذه الحكومة بقبول واسع من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، توصّلت الفصائل الفلسطينية إلى صيغة تفاهم لتيسير تنفيذ اتفاق الوحدة، بما في ذلك من خلال السماح للحكومة بتسلّم مهامها الإدارية والأمنية في غزة، ومنها السيطرة على المعابر، وبتوليها فعليا لمقاليد جهود إعادة الإعمار. بيد أنّ هذه الجهود ما زالت لم تؤت أكلها بعد، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى التقدّم الضئيل الذي أحرز في الإصلاح المطلوب للخدمة المدنية، وما نجم عنه من تأخير في دفع رواتب الآلاف من الموظفين المدنيين الذين عينتهم سلطات الأمر الواقع منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٨ - وفقا لوزارة المالية، واصلت الحكومة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية، غير أنّ جهود التوحيد المالي سارت ببطء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتجلى الصعوبات المالية في استمرار تراكم المتأخرات وارتفاع مستوى الدين العام. وقد بلغ مجموع الإيرادات والنفقات في عام ٢٠١٤ مستوى يفوق مستوى الميزانية بنسبة ٥ في المائة، بينما بلغ صافي الإقراض نسبة ١٧٠ في المائة من مبلغ اعتمادات الميزانية. وقد أفضى ذلك إلى عجز إجمالي بمبلغ يزيد عن ١,٦٤ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، تلقت الحكومة ما يربو عن بليون دولار من الدعم المباشر للميزانية، وهو مبلغ أقل مما كان متوقعا.

١٩ - ووفقا لصندوق النقد الدولي، سجّل النشاط الاقتصادي انحسارا في عام ٢٠١٤، وذلك في أعقاب التزاع وتزايد حدّة التوترات السياسية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويقدّر الصندوق أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بما يقرب من ١ في المائة، ليسجل بذلك أول انكماش منذ عام ٢٠٠٦، وأنّ الناتج المحلي الإجمالي قد سجل انخفاضا بحوالي ١٥ في المائة في غزة، ولكنه ارتفع بنسبة ٤,٥ في المائة في الضفة الغربية، وسجّل تباطؤا حادًّا في الربع الثالث من العام.

٢٠ - وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن المستوى العالي من عدم اليقين والتحديات من شأنه أن يحول على الأرجح دون حدوث انتعاش اقتصادي قوي في عام ٢٠١٥، لا سيما وأن حكومة إسرائيل توقفت اعتبارا من كانون الثاني/يناير عن تحويل عائدات تخليص السلع المستوردة إلى الضفة الغربية وغزة إلى حكومة دولة فلسطين. وتمثل هذه العائدات نحو ثلثي صافي الإيرادات وتعتبر عنصرا أساسيا في الميزانية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تم وفقا لما ذكرته وزارة المالية، تخفيض الأجور التي تُدفع وغير ذلك من أشكال الإنفاق العام.

٢١ - هذا ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة وفقا لما ذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث وصلت نسبة الفلسطينيين العاطلين عن العمل إلى ٢٦,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠١٤، أي أكثر من النسبة التي سجلت في نهاية عام ٢٠١٣ والبالغة ٢٣,٤ في المائة. بيد أن المتوسط العام لا يبين الاختلافات الكبيرة حسب نوع الجنس والسن والموقع. فقد بلغت نسبة الفلسطينيين العاطلين عن العمل من الذكور ٢٣,٨ في المائة مقابل ٣٦,٥ في المائة من الفلسطينيات. وبالإضافة إلى ذلك، تظل معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين الشباب الفلسطيني حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل ٤٥,٦ في المائة للفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ عاما و ٣٥ في المائة للفئة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ عاما. علاوة على ذلك، ترتفع معدلات البطالة بدرجة كبيرة في قطاع غزة (٤٢,٨ في المائة) بالمقارنة مع الضفة الغربية (١٧,٤ في المائة).

التطورات الإنسانية

٢٢ - قُتل، في الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، ٢ ٢٩٥ فلسطينيا (٢ ٢٤٥ في غزة، من بينهم حوالي ١ ٥٠٠ مدني؛ و ٥٠ مدنيا في الضفة الغربية؛ وما مجموعه ٥٦٩ طفلا و ٢٩٧ امرأة) وأُصيب ١٦ ٥٠٦ أشخاص (١١ ٢٣٣ في غزة من بينهم ٣ ٤٣٦ طفلا و ٣ ٥٤٠ امرأة، و ٥ ٢٧٣ شخصا في الضفة الغربية من بينهم ١ ٠١١ طفلا و ١٠٠ امرأة) على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وقد حدثت الأغلبية العظمى من هذه الوفيات والإصابات (٢ ٢١٩ حالة وفاة و ١٠ ٥٠٠ حالة إصابة) نتيجة للنزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٨٥ إسرائيليا (٥ مدنيين نتيجة للنزاع و ١٢ مدنيا في الضفة الغربية).

٢٣ - وخلال النزاع، قُتل ١١ موظفاً من موظفي الأونروا وتضررت ١١٨ منشأة من منشآت الوكالة من بينها ٨٣ مدرسة و ١٠ مراكز صحية. وقد تعرضت مدارس الأونروا التي وقع عليها الاختيار لتكون ملاجئ للطوارئ، في سبع مناسبات، إما للضرب أو القصف

بالقذائف أو غيرها من الذخائر نتيجة لورود تقارير عن إطلاق النار من مرافق ملاصقة أو مجاورة لها. وتعرض الأشخاص الذين كانوا يحتمون بتلك المدارس للقتل، في ثلاث من هذه المناسبات، وجُرح كثيرون آخرون.

٢٤ - وبالإضافة إلى الوفيات والإصابات، تسبب النزاع الدائر في تشريد أعداد لم يسبق لها مثيل، حيث اضطر عدد يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني إلى الفرار من ديارهم في ذروة النزاع. ولاذ ما يقرب من ٢٩٣ ٠٠٠ شخص بـ ٨٥ مدرسة تابعة للأونروا وقع عليها الاختيار لتكون مراكز إيواء في حالات الطوارئ. ولا تزال الأونروا، حتى وقت كتابة هذا التقرير، توفر المأوى والخدمات الأساسية لما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في ١٤ مركزا من المراكز الجماعية التي تديرها الوكالة. وتعرض نحو من ١٠٠ ٠٠٠ منزل للتدمير أو الضرر الشديد بالإضافة إلى الضرر الجسيم الذي لحق بالبنية التحتية العامة بما في ذلك محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة والبنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي.

٢٥ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمليات هدم المساكن والمرافق المعيشية في الضفة الغربية، ليصل مجموع ما تم هدمه إلى ٦٨٧ منشأة في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد حوالي ٣٣٠ ١ شخصا، ٦٠ في المائة منهم أطفال. وتضرر ٦ ٠٠٠ شخص على الأقل نتيجة لعمليات الهدم هذه.

٢٦ - ووفقا لحصر أجرته إدارة السجون الإسرائيلية، كان ١٦٣ طفلا (١٥٩ فتى و ٤ فتيات) تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة من العمر قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي في نهاية كانون الثاني/يناير، بسبب ادعاءات عن ارتكابهم لانتهاكات أمنية.

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٧ - ظلت القيود المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على المرور برّا وبحرا قائمة في قطاع غزة. وتواصلت الأمم المتحدة على نحو فعال مع حكومة إسرائيل بشأن إيصال المساعدة الإنسانية أثناء النزاع على النحو الذي يسمح بوصول الإمدادات الإنسانية دون عراقيل. وإن كان قطاع غزة ظل مغلقا.

٢٨ - واستمرّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير التضييق على مرور الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، عدا القدس الشرقية. وتسببت هذه القيود المفروضة بشكل مستمر على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية

والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم في إعاقة الجهود الإنمائية، مما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية وزيادة مظاهر الضعف.

٢٩ - و قد أُبلغ، في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، عما لا يقل عن ٢٧٦ حالة تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. ووقع ما يقرب من ٧٦ من هذه الحالات بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار العازل عند محيط القدس.

الجدار العازل

٣٠ - استمر تشييد الجدار العازل في شمال غرب محافظة بيت لحم، بالإضافة إلى أعمال تحويل مسارات الطرق بجوار خربة جبارة في طولكرم، وكذلك حول قلقيلية. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال التواصل وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٠٠٠ ٤٦ شكوى و ٠٠٠ ٥٥٠ وثيقة داعمة. وقد أُنجزت أنشطة جمع الشكاوى في كل من محافظة طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله والخليل، فيما بلغت أنشطة التواصل وجمع الشكاوى مرحلة متقدمة في محافظة بيت لحم.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

٣١ - استمرت الأمم المتحدة وشركاؤها، من خلال خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤، في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في توفير الحماية، بما في ذلك المساعدة الغذائية المقدمة إلى ١,٩ مليون من الفلسطينيين الضعفاء، ولا سيما في غزة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها، من خلال النداء المتعلق بأزمة غزة، بتنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان، بما في ذلك المساعدات المتعلقة بتوفير الغذاء والمأوى. وتواءمت الاستراتيجيات الإنسانية مع الخطة الوطنية للإنعاش المبكر والتعمير في غزة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومع برامج الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٢ - وقد نفذت الأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو إطار للتخطيط الاستراتيجي يُسترشد به في برامج الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ويتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. ويجعل هذا الإطار الشعب الفلسطيني محورا للبرامج الإنمائية بهدف تعزيز الأمن البشري، الذي يشكل حجر الأساس لتحقيق أهداف التنمية البشرية في سياق الاحتلال.

وبغية دعم جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة، تهدف خطة الأمم المتحدة لدعم التحول في قطاع غزة، التي تساهم في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر والتعمير في غزة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى التصدي للمسائل الهيكلية للتنمية والمسائل المتعلقة بالحوكمة.

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٣٣ - واصلت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما في ذلك أثناء النزاع، تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الغذائية إلى أكثر من مليون شخص؛ والمساعدات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي إلى أكثر من ١,٥ مليون شخص؛ وخدمات الصحة والتغذية إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٤ - وركزت برامج الأمم المتحدة الإنمائية على تنمية القدرات والبنية التحتية وتوفير المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية. وتمحورت هذه الجهود كما ورد في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حول ستة مجالات استراتيجية: التمكين الاقتصادي، وسبل كسب العيش، وتوفير العمل اللائق والأمن الغذائي؛ والحوكمة وسيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان؛ والتعليم؛ والرعاية الصحية؛ والحماية الاجتماعية؛ والتنمية الحضرية، وإدارة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية. وتُقدر قيمة الموارد المالية المطلوبة لتقديم المساعدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة بمبلغ ١,٢ بليون دولار، تم جمع مبلغ ٦٥٧ مليون دولار منها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٣٥ - وترد أدناه أمثلة توضح أنواع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

التعليم

٣٦ - واصلت تسع من وكالات الأمم المتحدة دعم تنفيذ حزمة ”توفير التعليم للجميع“ في فلسطين، التي تقودها وزارة التربية والتعليم العالي، من أجل تلبية احتياجات بناء القدرات في مجال توفير التعليم وخدمات نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل شامل للجميع وملائم للأطفال. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى الوزارة من أجل فتح ٤٧ فصلا لرياض الأطفال (٣٣ فصلا في الضفة الغربية و ١٤ فصلا في غزة) فضلا عن تنفيذ استراتيجية جديدة بشأن نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة. بالإضافة إلى ذلك، استفادت ٧٧ مدرسة نموذجية في الضفة الغربية وغزة (بما في ذلك ١٢ مدرسة من مدارس الأونروا) من برامج تعليمية مختلفة من قبيل برامج التغذية المدرسية وبرامج تنمية القدرات مع التركيز على توفير التعليم للجميع وبشكل ملائم للأطفال، والبرامج التي تحقق النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتلبي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وقامت وكالات الأمم المتحدة أيضا،

وقبل نشوب النزاع، بتحسين فرص الحصول على التعليم عن طريق إصلاح ٣٤ مدرسة في الضفة الغربية و ٣٧ مدرسة في غزة، الأمر الذي استفاد منه ٠٠٠ ٣٤ طفل. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى جانب شركائها الوطنيين، وصول حوالي ٠٠٠ ٦ طفل من أطفال المدارس على نحو آمن ومحمي إلى المدارس في ١٨ موقعا بما في ذلك نقاط التفتيش، والبوابات والمدارس الأكثر عرضة لعنف المستوطنين ولتحرش قوات الدفاع الإسرائيلية.

٣٧ - ووفرت الأونروا التعليم الابتدائي المجاني لأكثر من ٠٠٠ ٢٩٠ طفل التحقوا بـ ٣٤٩ مدرسة للتعليم الابتدائي والإعدادي في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ويدار حاليا ٨٦,٥ في المائة من أصل ٢٥٢ مدرسة تابعة للأونروا في غزة بنظام الفترتين أو الثلاث فترات (أي أكثر من نسبة ٧١ في المائة التي سُجلت في عام ٢٠١٣). ونجمت هذه الزيادة عن نمو مطرد في عدد السكان وعن استخدام عدة مدارس تابعة للأونروا كمراكز إيواء لـ ٠٠٠ ١٠ مشرد داخليا. ونتيجة للتزاع، تأجل بدء العام الدراسي الجديد لما يقرب من ٠٠٠ ٢٤٠ تلميذ في مدارس الأونروا لمدة ثلاثة أسابيع. وقد نظمت الأونروا أنشطة نفسية واجتماعية وترفيهية وقدمت استشارات لمساعدة الأطفال في العودة مرة أخرى إلى مدارسهم.

٣٨ - وقدمت اليونيسيف لوازم ومعدات، ودربت ٥٠ موظفا على الكشف المبكر عن صعوبات السمع والكلام لدى ٠٠٠ ٨ طفل في المدارس الحكومية في غزة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب لـ ٢٥ تلميذا لكي يدربوا بدورهم المراهقين والشباب على الأمور المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وقام هؤلاء بنقل خبراتهم إلى ٦٨٠ تلميذا إضافيا من خلال الأنشطة التي تُجرى بعد انتهاء الدوام المدرسي في جميع أنحاء الضفة الغربية. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الفاخورة لتقديم المنح الدراسية لتلاميذ غزة، الذي دعم توفير ٢٢٥ منحة دراسية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي للمنح الدراسية المقدمة إلى ٤٤٥ منحة.

٣٩ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ١٢ مكتبة (١٠ في الضفة الغربية، واثنتان في غزة)، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة ارتيادها ووفرت التدريب لعشرة موظفين حديثي التعيين ليكونوا أمناء للمكتبات.

الصحة

٤٠ - لا تزال الأونروا تشكّل إحدى الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الرعاية الصحية، حيث تشغّل ٤٢ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية و ٢٢ مركزا من مراكز الرعاية الصحية الأولية ومستشفى ومركزا لإحالة حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية في قطاع غزة والضفة الغربية، تستخدم فيها ما يربو على ٠٠٠ ٢ موظف. ويتلقى سنويا نحو ٠٠٠ ٢٦ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية المساعدة على مواجهة أعباء تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات. وأثناء النزاع، قدمت الأونروا الخدمات الصحية إلى جميع الفلسطينيين في غزة.

٤١ - وقدّم كل من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في شراء لقاحات شلل الأطفال، ونسقتا حملة تحصين وطنية استفاد منها ٤٨١ ٦٣٩ طفلا. ودربت اليونيسيف أيضا ٢٥٠ موظفا من موظفي الوزارة والأونروا على مهارات التحصين المتقدمة. وشنّت منظمة الصحة العالمية حملة توعية عامة شاملة بشأن مرض فيروس إيبولا.

٤٢ - وأنجزت اليونيسيف إعادة تأهيل وحدات المواليد في ستة مستشفيات حكومية في غزة والضفة الغربية، وعزّزت مهارات ٢٨٥ من العاملين في مجال الرعاية الصحية سعيا منها لتحسين الرعاية الصحية للمواليد. وواصلت أيضا دعم وزارة الصحة في تنفيذ مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال في ١١ مستشفى حكوميا، وأوصلت خدماتها إلى ٤ ٥٥٤ امرأة ذوات خطورة عالية وأطفالهن الحديثي الولادة من خلال برنامج الزيارات المترلية بعد الولادة.

المياه والصرف الصحي

٤٣ - في الضفة الغربية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية من خلال إنشاء أو إصلاح ٢٢٩ خزانا لتجميع المياه، وإصلاح شبكات وينابيع المياه. وإضافة إلى ذلك، تم تركيب ٥٢ وحدة من وحدات معالجة المياه المستعملة، تستفيد منها ٥٢ أسرة معيشية في أربعة مجتمعات محلية ريفية. وفي غزة، أنجز البرنامج الإنمائي إصلاح وتوسعة مطمر للنفايات الصلبة. وواصلت اليونيسيف تحسين إمكانية الحصول على المياه عن طريق تقديم الدعم لسلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل في إنشاء وتركيب محطة لتحلية مياه البحر قصيرة الأجل وذات طاقة منخفضة في غزة. ووفرت أيضا صهاريج لتخزين المياه للأسر المعيشية في المنطقة المقيدة الدخول، استفاد منها ما لا يقل عن ١١٢ ٧ شخصا، واستكملت أعمال البناء اللازمة لتحسين إمكانية الحصول على خدمات

الصرف الصحي الكافية لما لا يقل عن ٩٠٠ شخص. وقدمت اليونيسيف الدعم الضروري لتحسين فرص الحصول على المياه من خلال تمديدات المياه وإصلاحات شبكة المياه لصالح ٠٩٩ ٦٤ شخصا في الضفة الغربية.

٤٤ - وواصلت اليونيسيف أيضا دعم برنامج المياه والصرف الصحي في المدارس، الذي يقدم الفرص المحسّنة والمستدامة في الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي إلى ٣٤٢ ٤٤ تلميذا من خلال إصلاح وبناء مرافق المياه والصرف الصحي، مع تلبية الاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة منهم في ٩١ مدرسة من مدارس الضفة الغربية وغزة. وقامت بتركيب وحدات تقطير تعمل بالطاقة الشمسية في ثلاث مدارس (واحدة في الضفة الغربية، واثنتان في غزة)، توفران مياه الشرب النظيفة لقرابة ٨٠٠ تلميذا.

العمالة

٤٥ - واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال توليد الدخل وفرص العمل الحر للشرائح السكانية الضعيفة من الفلسطينيين. وقد وجه البرنامج الإنمائي اهتمامه نحو ٥٠٠ ٣ أسرة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وركز على الأنشطة المولدة للدخل في تنمية المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة. وركزت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من خلال ٦٢ مركزا من مراكز المرأة، على فرص العمل في مجال تحضير الأغذية وتسويقها. وأفاد البرنامج بصفة مباشرة ٧٦١ امرأة عاملة، واستفاد أكثر من ٤٠٠ ٤٣ امرأة من خدمات الاستشارة النفسية - الاجتماعية، والاستشارة القانونية، والتدريب والخدمات الأخرى المقدمة في هذه المراكز. وقد بلغ ٤٠ مركزا من تلك المراكز مستوى الاستدامة المالية. وأفاد هذا النشاط أيضا أكثر من ٣٤٨ مدرسة وما يزيد على ٣٥١ ١٣٤ طفلا من أطفال المدارس الذين بات بوسعهم الحصول لقاء سعر رخيص على وجبات خفيفة صحية من صنع نساء المراكز المجتمعية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تدريبا على تصميم وإنتاج سلع الحرف اليدوية الفلسطينية العالية الجودة والقابلة للتسويق، استفادت منه ٧٠ امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٢٧ من التعاونيات (بما فيها ٦ تعاونيات نسائية) لمساعدة ٢٨٥ ١ شخصا على تحسين ظروفهم الاقتصادية وذلك بتدريبهم على تعزيز مهاراتهم التسويقية، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحسين قابلية منتجاتهم للتسويق.

٤٦ - وواصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ برنامج يهدف إلى دعم سبل كسب العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك في غزة، مما يسَّر وضع خطة إنعاش وأتاح التدريب على الإدارة لأعضاء التعاونيات. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لنحو من ٥٢٠ مزارعا ومكنهم من تجديد الأصول والحصول على خدمات تطوير الأعمال.

٤٧ - ودعم البرنامج الإنمائي إمكانية الحصول على المعلومات التجارية بإطلاق أول بوابة للتجارة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتزوّد هذه البوابة المشاريع التجارية الفلسطينية بمعلومات عن الاتفاقات التجارية، والشروط اللازمة للتصدير إلى بلدان محددة، وعن عملية تحليل جدوى المشاريع، والإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بها، إضافة إلى إتاحة الفرصة للشركاء الدوليين للاطّلاع على معلومات عن الأعمال التجارية والمنتجات والخدمات الفلسطينية.

الحماية الاجتماعية الموجّهة

٤٨ - وزعت الأونروا في قطاع غزة ٤٢٤ ٣٠٥ صندوق مساعدات غذائية على ٢٨٦ ٢١ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، ولكنها اضطرت لتعليق المساعدات النقدية بسبب المعوّقات المتصلة بالميزانية في كانون الثاني/يناير. وقامت أيضا، من خلال برنامجها لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي في الضفة الغربية، بتوزيع ١٥٩ ١٠٨ صندوقا من صناديق المساعدات الغذائية و ١,٠٦ مليون دولار في شكل مساعدة نقدية تكميلية على ٥٠٩ ٩ من أسر اللاجئين الفلسطينيين. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للحكومة، الذي قدم من خلاله الأغذية والقسائم الغذائية لما يزيد على ٠٢٠ ٢١١ شخصا في دولة فلسطين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

الثقافة

٤٩ - واصلت اليونسكو تقديم الدعم في مجال صون وتعزيز التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم تجديد ١٢ موقعا تاريخيا لكي يستخدمه الجمهور، فيما يجري العمل على تجديد ١٦ موقعا تاريخيا آخر.

٥٠ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم في إنشاء أول مكتبة عامة فلسطينية في مدينة القدس القديمة، بوسائل منها توفير المعدات والأثاث وإجراء التصليحات.

الأمن الغذائي والزراعة

٥١ - واصلت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الفاو، تحسين توافر المياه وإدارتها من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي في المنطقة جيم في الضفة الغربية. وقد استفاد ما مجموعه ١ ٤٠٠ شخص في المنطقة جيم من إصلاح الآبار، ويجري حاليا، مرة أخرى، إرواء ما مساحته ٢٥٠ ٧ دونما من الأراضي الزراعية بكفاءة. وقامت الفاو أيضا بإصلاح خمسة آبار، يستفيد منها ١ ٤٠٠ شخص، وقام البرنامج الإنمائي بإصلاح ١٠ آبار أخرى، تستفيد منها ٣٠٠ مزرعة جديدة في مناطق مهمشة جدا. وقام البرنامج الإنمائي بشق ٣٦ كيلومترا من الطرق الزراعية وإنشاء ١٢٠ خزان مياه لتمكين المزارعين من الري التكميلي.

٥٢ - ووضع البرنامج الإنمائي اللمسات النهائية على تطوير ٩٧٦ ١ دونما إضافيا من الأرض للمزارعين الفقراء في مناطق الضفة الغربية الواقعة في الجوار المباشر للمستوطنات الإسرائيلية أو في منطقة التماس، وبذلك بلغ مجموع الأراضي المستصلحة ما يقرب من ٢٠٠ ١٣ دونم. ودعم البرنامج أيضا أنشطة تنمية الأراضي لضمان الاستخدام المستدام لها.

٥٣ - ومن خلال أنشطة تنشيط قطاع الزراعة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة، تلقى ٢ ٠٠١ من المزارعين تدريبا مكثفا في مجالي مكافحة الآفات الزراعية، والحصول على الشهادة الدولية للممارسات الزراعية الجيدة.

حقوق الإنسان وقضايا النساء والأطفال والشباب

٥٤ - واصلت خمس من وكالات الأمم المتحدة العمل ببرنامج مشترك لتعزيز احترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تشريعات تمتثل للقانون الفلسطيني المتصل بالإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولتعميم مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس وخدمات التوظيف.

٥٥ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة دعمها للاحتياجات الخاصة للنساء، وذلك بوسائل منها معالجة مسألة العنف الجنساني. وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة بناء قدرات لضباط الشرطة المدنية الفلسطينية في وحدات حماية الأسرة من أجل التصدي لحالات العنف ضد المرأة بغية حماية الحقوق والإجراءات القانونية الواجبة. وواصلت الهيئة دعم مركز المحور لحماية وتمكين المرأة والأسرة في الضفة الغربية، الذي قدم ٣٥٥ استشارة قانونية وخدمات استشارة وتمثيل. وأنشأت الأونروا نظم إحالة في غزة والضفة الغربية لمعالجة العنف الجنساني. وتم التعرف على أكثر من ٩٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنساني، وقُدمت خدمات قانونية وخدمات نفسية واجتماعية إلى أكثر من ٧٠٠ من الأشخاص المحالين.

٥٦ - وأقامت وكالات الأمم المتحدة أنشطة توعية بشأن مختلف المسائل الجنسانية والشبابية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتمكنت الأونروا من الوصول إلى ما يربو على ١٤ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني بالتوعية المجتمعية والأنشطة الوقائية المتعلقة بالعنف الجنساني وحقوق الطفل وحقوق الإنسان والعنف العائلي والإهمال والانتهاك الجنسي. وقامت اليونسكو بحملة توعية بشأن العنف الجنساني في ١١ محافظة في الضفة الغربية موجهة إلى شباب المناطق الريفية المهمشة. وبدعم من اليونيسيف، استفاد أكثر من ٥٠٠ ٦ طفل من الأطفال المعرضين للعنف والإيذاء والاستغلال والمخالفين للقانون، من خدمات حماية الطفل التي تقدمها ١٤ شبكة من شبكات حماية الأطفال و ١١ وحدة من وحدات حماية الأسرة والأحداث التابعة للشرطة. وبالشراكة مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني وشركاء من المنظمات غير الحكومية، تمكنت وكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى ٧٥٥ ١٢٢ مراهقا شاركوا في أنشطة تعليمية وترفيهية في أماكن آمنة واستفادوا من تلك الأنشطة.

٥٧ - وواصلت اليونيسيف قيادة الفريق العامل المشترك بين الوكالات من أجل الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وواصل الفريق العامل توثيق الانتهاكات الجسيمة وقدم معلومات للاسترشاد بها في العمل البرنامجي والدعوة. واستخدمت أيضا المعلومات الواردة فيما وثّقه من معاملة الأطفال في الاحتجاز العسكري في الحوار المستمر مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاختبار التجريبي لإصدار أوامر استدعاء بدلا من الاعتقالات الليلية.

البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

٥٨ - واصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مراحل إضافية من مشروع إقامة منطقة زراعية - صناعية في مدينة أريحا، وذلك من خلال توفير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والمباني والهياكل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥٩ - وقدّم البرنامج الدعم المتعلق بتوفير السكن اللائق لـ ١٦٠ أسرة منخفضة الدخل في القدس الشرقية، وقام بتحسين السكن لـ ٨٤٠ أسرة في المناطق المهمشة في الضفة الغربية، وبتوفير إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة لـ ٧٩٦ ١ أسرة في الضفة الغربية.

باء – المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٦٠ – قامت الأمم المتحدة وشركاء في المجال الإنساني بتنسيق المساعدة الإنسانية خلال النزاع، بما في ذلك توفير المياه والمساعدات الغذائية والمأوى ومواد غير غذائية إلى ٣٤٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ذروة النزاع في ملاجئ الأمم المتحدة والملاجئ الحكومية، إضافة إلى تقديم الدعم إلى المشردين داخليا والأسر المضيفة لهم من خلال توزيع المساعدات الإنسانية. وقُدم الدعم النفسي الاجتماعي إلى آلاف الأطفال ومقدمي الرعاية في مراكز الإيواء. وقدمت الأونروا سلعا غذائية عينية إلى ما يربو على ٨٣٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني وحوّلت مرافقها إلى ملاجئ مخصصة للطوارئ. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق الاستجابة الإنسانية بالنيابة عن المجتمع الدولي.

٦١ – وتسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ إلى تأمين الحصول على مبلغ ٧٠٥ مليون دولار، ٨٠ في المائة منه تقريبا لقطاع غزة، أي نحو ضعف المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٤.

٦٢ – وإضافة إلى ذلك، يطلب نداء الطوارئ الذي توجهت به الأونروا الحصول على مبلغ ٤١٤,٤ مليون دولار من أجل تلبية احتياجات نحو مليوني لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية. وسيخصص معظم التمويل المطلوب (٨٨ في المائة) لقطاع غزة. وتمكن نداء الأونروا للطوارئ لعام ٢٠١٤ من جمع مبلغ ١٢٧ مليون دولار من أصل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار المطلوب، وخصص معظم الأموال المجموعة لقطاع غزة.

٦٣ – وفي غزة، لا يزال تأمين مأوى يمثل الحاجة الإنسانية الأساسية، حيث بقي نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين نتيجة للضرر والتدمير اللاحقين بالمساكن والناجمين عن النزاع وبطء وتيرة عملية التعمير.

٦٤ – ولا تزال الحالة على صعيد الطاقة في قطاع غزة هشة للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأمم المتحدة، بمساهمة من تركيا، بإنشاء شبكة أمان من أجل تحديد الاحتياطيات المحتفظ بها داخل المواقع للخدمات الأساسية (كالصحة والمياه/الصرف الصحي). وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالة الراهنة تبرز الحاجة إلى إيجاد حل هيكلي لمشاكل الطاقة التي تواجهها غزة.

٦٥ - وفي المرحلة التي أعقبت مباشرة انتهاء النزاع، وبناء على طلب من كيانات الأمم المتحدة، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسحا لـ ١٠٥ من مواقع البنية التحتية الأساسية المتضررة أو المدمرة وأزالت الألغام منها، بما فيها محطة كهرباء غزة، وذلك من أجل كفالة سلامة وصول المساعدات الإنسانية.

الدعم الغذائي في حالات الطوارئ

٦٦ - في غزة، قدمت الأونروا المعونة الغذائية إلى نصف عدد السكان (٨٦٨ ٠٠٠ لاجئ). وقدمت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي سلالا غذائية لما يزيد عن ٣٤٠ ٠٠٠ شخص في كل يوم في ذروة النزاع. وتشاركا أيضا في تنفيذ خطة استثنائية لتوزيع الحصص الغذائية الأساسية للأسر (٦٢٠ ٠٠٠ فرد) التي لا يحق لها عادة الحصول على المساعدة الغذائية منهما. وإجمالا، أوصل برنامج الأغذية المساعدة الغذائية إلى أكثر من ١,٤ مليون شخص في غزة، وقدم قسائم غذائية لـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص آخر من المشردين داخليا.

٦٧ - وفي الضفة الغربية، واصلت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي برنامجهما المشترك لمساعدة الفئات المهمشة من البدو والرعاة، ووزّعا الغذاء على أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص. وفي مواجهة عاصفة شتوية طرأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وزع برنامج الأغذية العالمي أغذية على نحو من ٥٠٠ شخص. وأخذت الأونروا، من خلال الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، بتوزيع قسائم غذائية إلكترونية في جميع أنحاء الضفة الغربية يستفيد منها ٤٥ ٠٠٠ فرد. ومن خلال البرنامج، أُنفق نحو ٢,٤ مليون دولار على اقتناء الأغذية والسلع الأساسية في الأسواق المحلية.

إدرار الدخل في حالات الطوارئ

٦٨ - في غزة، أمّن برنامج إيجاد فرص العمل التابع للأونروا ما يزيد على ٢٣ ٤١٩ وظيفة وما يزيد على ٥ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال مشاريع التشييد التي تنفذها الوكالة، وهو ما يمثل نسبة ٩,٤ في المائة من القوة العاملة المشتغلة في قطاع غزة.

٦٩ - وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا أموالا مستعجلة لدعم العمل إلى نحو ٦ ٠٠٠ أسرة معيشية (٣٥ ٩٠٠ فرد) في ١٩ مخيما من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقد وفر ذلك ضخ أموال بقيمة حوالي ٧,٥ مليون دولار إلى الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبسبب نقص الأموال، لم تعد الأونروا تنفذ برنامج النقد مقابل العمل خارج

المخيمات، ولكنها بدلا من ذلك تقدم الدعم للاجئين خارج المخيمات بالقسائم الغذائية الإلكترونية.

تقديم الدعم الصحي في حالات الطوارئ

٧٠ - بفضل الدعم المقدم من الأونروا، تلقّى ٢٩٢ ١٨ لاجئا فلسطينيا في غزة خدمات استشارة نفسية واجتماعية فردية، و ٨٠٦ ١٠ جلسات استشارة جماعية. وإضافة إلى ذلك، عُقدت ٥٤٩ ٣٧ دورة للتوعية العامة في المدارس والمراكز الصحية والمرافق الأخرى. وأثناء النزاع، قامت مراكز تنسيق الصحة في كل ملجأ مخصص من ملاجئ الطوارئ التابعة للأونروا ومراكزها الجماعية التي تخدم ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من المشردين داخليا، بحملات للتوعية الصحية من أجل مراقبة ومنع تفشي الأمراض المعدية، وقدمت ٦٦٢ ١٢٩ استشارة طبية.

٧١ - وقدم برنامج الأونروا لخدمات الصحة في حالات الطوارئ الدعمَ في الضفة الغربية لستة عيادات صحية متنقلة عاملة في ٥٦ موقعا من المواقع التي تعاني من ضعف إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وقدمت العيادات خدمات لنحو ٠٠٠ ١٢١ فرد كما قدمت قرابة ٠٠٠ ١٣٠ استشارة طبية للمرضى طوال العام. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأونروا الدعم لـ ٤٩ تجمعا من تجمعات البدو والرعاة الضعيفة في المنطقة جيم بخدمات متنقلة في مجال الصحة العقلية لجماعات الرُحَّل.

٧٢ - ويسّرت منظمة الصحة العالمية إيصال أدوية أساسية منقذة للحياة وأدوات طبية تُستخدم لمرة واحدة إلى غزة. وقدمت أيضا المساعدة التقنية والمعدات الطبية وقطع الغيار المطلوبة على وجه السرعة، وخاصة للمولدات والمعدات الطبية التي لحقت بها أضرار نتيجة لعدم استقرار إمدادات الطاقة الكهربائية وللانقطاع المتكرر للكهرباء بسبب نقص الوقود.

٧٣ - وزوّد صندوق الأمم المتحدة للسكان وزارة الصحة بأدوية ولوازم حيوية للحفاظ على خدمات الصحة الإنجابية في مراكز الأمومة وعيادات الرعاية الصحية الأولية في غزة. وقدّم الدعم للأفرقة الصحية المتنقلة التي تقدم للمشردين خدمات الرعاية السابقة للولادة والتالية لها، والتي استفاد منها ٣٨٠ ١ شخصا، من بينهم ٦٧٦ من الحوامل في الملاجئ. ووزع الصندوق أيضا ٨٨٢ مجموعة من مجموعات لوازم النظافة الصحية للمشردات داخليا من النساء والفتيات في المجتمعات المضيفة.

٧٤ - وقدم صندوق السكان الدعم للشركاء الوطنيين في توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي إلى ١٠٥ من العاملين في مجال الرعاية الصحية بمراكز الرعاية الصحية الأولية في غزة وإلى ٣ ٨٨٣ شخصا من أشد الأسر تضررا.

تقديم الدعم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٧٥ - قدمت الأونروا الدعم لمقدّمي خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية العاملين داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها في قطاع غزة، وذلك بتوفير الوقود والإمدادات الأخرى اللازمة للعمليات البالغة الأهمية، وقامت بإدارة عمليات جمع النفايات الصلبة في المخيمات الثمانية جميعها. وفي عام ٢٠١٤، وفّرت الأونروا ما يزيد على ١٠ ملايين لتر من الوقود، بما فيها ٦,٣ مليون لتر من وقود الديزل، وزِّعت على مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي. وأثناء التزاع، قدمت الأونروا المياه الصالحة للشرب والمياه غير الصالحة للشرب إلى ملاجئ مخصصة للطوارئ.

٧٦ - ووفّرت اليونيسيف، من خلال شركائها، مياه الشرب المأمونة لـ ٥٠٠ ٨١ شخص يستخدمون صهاريج للمياه. وإضافة إلى ذلك، أُتيح لأكثر من ٠٠٠ ٨ شخص إمكانية الوصول إلى محطات تعبئة المياه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من انتهاء التزاع.

٧٧ - ومن خلال الدعم المقدم من اليونيسيف، استفاد ٦١٢ ٤١١ شخصا من تحسين فرص الحصول على المياه الذي تم بفضل الإصلاحات التي شهدتها شبكات المياه، والتي تمت بعوامل منها توفير قطع الغيار للمولدات الكهربائية التي يستخدمها مرفق مياه بلديات الساحل، وإقامة محطات لتعبئة المياه، وتركيب صهاريج تخزين المياه المحلية في المناطق المقيدة الدخول. واستفاد ٧٦٨ ١٧٥ شخصا آخر من تصليحات شبكات المياه المستعملة، وإصلاح خزانات المجارير، وتأهيل مرافق المياه والصرف الصحي في تلك المناطق.

٧٨ - ووزعت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ١٤ قسيمة غذائية، مكّنت ٠٠٠ ٨٤ شخص من الحصول على اللوازم الأساسية للنظافة الصحية في الأسابيع القليلة الأولى التي تلت وقف إطلاق النار.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٧٩ - وفي مواجهة التزاع، وزعت منظمة الأغذية والزراعة العلف وخزانات المياه على ٠٠٠ ٥ من رعاة الماشية ومواد لحماية الأصول على ٢٤٠ من الرعاة.

٨٠ - وفي المنطقة جيم، زودت منظمة الأغذية والزراعة ٢ ٤١٢ راعيا من رعاة الماشية بالمواد والتدريب للتخفيف من مخاطر الصدمات الاقتصادية، ووزعت معدات لحماية الأصول على ٨٠٠ ١ من الرعاة، وقامت بإصلاح صهاريج ليستفيد منها ٠٥٦ ١ من الرعاة. وإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة تدريبا وتحويلات نقدية لإصلاح الأراضي لصالح ١١٧ مزارعا.

تقديم الدعم للتعليم في حالات الطوارئ

٨١ - في أعقاب النزاع، دعمت وكالات الأمم المتحدة الأطفال أثناء عودتهم إلى مقاعد الدراسة. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح وإزالة للمتفجرات من مخلّفات الحرب في جميع مدارس الوكالة وفي ٢١ مدرسة حكومية، مما أتاح عودة أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ طفل بأمان إلى مدارسهم. ونفذت الأونروا برنامجا ثلاثي المراحل للتعليم في حالات الطوارئ يركّز على توفير أماكن آمنة وتحقيق الرفاه النفسي الاجتماعي للأطفال كجزء من عملية إعادتهم مرة أخرى إلى مدارسهم. وقامت اليونيسيف بشراء وتوزيع لوازم تعليمية لصالح ٠٠٠ ١٣٠ طفل ومجموعات من المواد التعليمية المساعدة والمواد الترفيهية لصالح ٣٩٥ مدرسة.

٨٢ - وقدمت اليونيسيف الدعم لتدريب ٠٠٠ ١١ من المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم على إدارة الصفوف الدراسية والدعم النفسي الاجتماعي، من أجل إعدادهم للعام الدراسي الجديد. ولتلبية الاحتياجات الخاصة لدى الأطفال الصغار، وزعت اليونيسيف مواد للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة على ٣٠٠ ١١ طفل ممن لم يبلغوا سن الدراسة.

دعم الإسكان في حالات الطوارئ

٨٣ - أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحدة لرصد المواد من أجل تنسيق وكفالة رصد الاستخدام النهائي لمواد البناء التي يقصد بها دعم آلية تعمير غزة.

٨٤ - وعملت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إزالة الأنقاض المتراكمة نتيجة النزاع. فطهّرت الدائرة ٨٤ منطقة وأزالت منها المتفجرات من مخلفات الحرب بطريقة آمنة، فيما أزال البرنامج الإنمائي أكثر من ٦٠ ألف طن من الأنقاض من مجموع يبلغ ٢,٢ مليون طن.

٨٥ - ولغاية وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأونروا لا تزال توفر المأوى والخدمات الأساسية لما يقرب من ٠٠٠ ٨ من المشردين داخليا الذين يعيشون في ١٣ مركزا جماعيا تديرها الوكالة. وقدمت الوكالة مساعدات نقدية، مثل إعانات الإيجار، لتأمين مأوى مؤقت، إلى ٦٥٣ ٧ أسرة (بقيمة ٧,١ مليون دولار) ومساعدة نقدية لإجراء إصلاحات صغيرة للمساكن إلى ٧١٧ ٦٩ أسرة (بقيمة ٧٩,٥ مليون دولار). وإضافة إلى ذلك، قدّم البرنامج الإنمائي مبلغ ٨ ملايين دولار في شكل مساعدة نقدية لما يزيد على ٠٠٠ ٤ أسرة غير لاجئة شُرِّدت من جراء النزاع، مما أتاح لها إمكانية الحصول على مأوى مؤقت إلى حين إعادة بناء منازلها.

٨٦ - وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا مساعدة نقدية إلى أكثر من ٣٧٠ ٣ فردا عقب قيام السلطات الإسرائيلية بهدم منازلهم.

٨٧ - وبواسطة دعم مقدّم من الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، انتقلت ٢٨٠ أسرة معيشية فقيرة، منها ١٠٠ أسرة تعيلها نساء، إلى منازل شُيدت أو رُمِّمت حديثا في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٨٨ - في أعقاب التصعيد الذي شهدته أعمال في غزة، وبناء على طلب من الحكومة، شرعت الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع الحكومة، في إجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات من أجل تقديم تقييم شامل للأضرار والخسائر واحتياجات الإنعاش في قطاعات الحوكمة والإنتاج والهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي للاسترشاد به لدى التخطيط للإنعاش وتحديد الأولويات في تنفيذ المبادرات.

٨٩ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العمل مع السلطات الفلسطينية، ومع الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، على كفالة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة، وذلك على ضوء الالتزامات القانونية الجديدة المنبثقة عن الانضمام إلى طائفة شتى من معاهدات حقوق الإنسان. وشرعت المفوضية واللجنة والعديد من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج مكثف لبناء قدرات الوزارات وتقديم الدعم لها، بوسائل منها تقديم التدريب الفني على أحكام المعاهدات وعلى شروط الرصد والإبلاغ الفعالين، أثناء إعداد تلك الوزارات لبرامجها الإصلاحية وتجميع تقاريرها الأولية للهيئات المنشأة بمعاهدات والتي تتخذ من جنيف مقرا لها.

٩٠ - وإضافة إلى ذلك، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن رصد مدى قدرة المرأة على الاحتكام إلى القضاء في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد نشرت الهيئة الفلسطينية تقريرها الأول في حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث أبرزت التحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى العدالة، وضرورة تطبيق القانون الجنائي والقوانين الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة، إضافة إلى حق المرأة في الدفاع والحصول على تمثيل قانوني.

٩١ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم للدفاع المدني في بناء القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك وضع نظام لإدارة المعلومات ينطوي على البوابة الشبكية للتأهب للكوارث، من أجل التوعية العامة بشأن المخاطر، وتطوير أداة للهواتف الذكية من أجل تقييم الاحتياجات الطارئة، وهياكلَ أساسيةٍ للبيانات الجغرافية المكانية. وسُلمت تلك الأدوات إلى الدفاع المدني بهدف تعزيز وتوسيع قدراته على تنسيق الجهود لمواجهة الكوارث والتصدي لها.

٩٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم الدعم إلى الشرطة المدنية الفلسطينية وإلى قوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي والأجهزة الأمنية الأخرى، من خلال مبادرات لبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك برامج التدريب، وشراء المعدات، وتطوير نظم إدارة المعلومات، وتوفير البنية التحتية المادية والمعدات. وقدم الدعم أيضا إلى وزارة الداخلية في وضع برنامج شامل لبناء القدرات المؤسسية يغطي كامل نطاق مهام الوزارة.

٩٣ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انطلاقا من التعاون السابق مع مجلس الشاحنين الفلسطيني، تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للمجلس. وقدم المؤتمر أيضا الخدمات الاستشارية والمعرفة التقنية في مجال تيسير التجارة للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين.

دال - تنمية القطاع الخاص

٩٤ - موّلت الأونروا ١٣ ٨١١ قرضا قيمتها ١٩,٤ مليون دولار للمشاريع والأسر المعيشية الفلسطينية في عام ٢٠١٤. وحصلت النساء على ما نسبته ٣٠ في المائة من القروض، في حين حصل الشباب على نسبة ٣٥ في المائة منها. وقد تأثر الاكتفاء الذاتي للبرنامج واستدامته بالتراع، وذلك على حدّ ما يتبين من الخسارة الصافية بمقدار ٤٠٠ ٧٣٩ دولار في غزة. بيد أنّ البرنامج قد حقق، في الضفة الغربية، إيرادات صافية قدرها ٨٢١ ٢٨٠ دولارا من عملياته في مجال التمويل البالغ الصغر.

هاء - تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٩٥ - تحت رعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، جرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة. وعقد الفريق القُطري للأنشطة الإنسانية اجتماعات منتظمة من أجل الاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. وبدعم من وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واصل فريق الأمم المتحدة القُطري تنسيق برامجه عن طريق وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما يتواءم مع أولويات الخطة الإنمائية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. وجرى تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بناءة بين الأمم المتحدة والحكومة وأوساط تقديم المساعدة الأوسع نطاقا. وواصلت الأمم المتحدة إعداد تقرير لجنة الاتصال المخصصة، واستراتيجيات وتوجيهات بشأن التنمية والعمل الإنساني في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم. كما واصلت، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية، العمل على تطوير النداء المتعلق بأزمة غزة، ووضع خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥، وخطة دعم الأمم المتحدة لإعادة إعمار قطاع غزة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

رابعا - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٩٦ - في عام ٢٠١٤، لاقت الحكومة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث كانت النفقات أعلى بقليل مما كان متوقعاً، في حين انخفضت الإيرادات عما كان مقدرا. وكان لديها متأخرات كبيرة متراكمة خلال السنة، ولا سيما للقطاع الخاص ولنظام المعاشات التقاعدية، وكان حجم مديونيتها للمصارف المحلية قد ازداد إلى ١,٧ بليون دولار لغاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

التنسيق بين المانحين

٩٧ - ما فتئت وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تُدعى إلى دعم منظومة الأمم المتحدة، وهي تعدّ مساهمات موضوعية في منتديات شتى، مثل اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة التي تُعقد كل سنتين. وتعمل الوحدة

أيضا على تنسيق المواقف المتعلقة بالسياسات، والتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ البرامج مع الجهات المانحة الرئيسية والجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية.

٩٨ - وواصلت الهيئة المحلية لتنسيق المعونة أداء دور المنبر الرئيسي للمانحين ولدولة فلسطين. واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنسيق الأنشطة الإنسانية والدعوية بقيادة مكتب الأمانة العامة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

٩٩ - واجتمعت لجنة الاتصال المخصصة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك.

خامسا - الاحتياجات غير الملبّاة

١٠٠ - من أصل مبلغ ٥,٤ بليون دولار المتعهَّد بتقديمه في القاهرة من أجل الإنعاش والتعمير في غزة، لم يُسدَّد سوى ما نسبته نحو ٢٣ في المائة.

١٠١ - وبالنظر إلى الاحتياجات المستمرة، تتضمن خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ طلبا بتوفير اعتمادات بمبلغ ٧٠٥ ملايين دولار. وحتى تاريخه، تم جمع ما نسبته ٢١ في المائة. وتوجد أيضا حاجة ماسة إلى دعم إضافي لميزانية الأونروا الأساسية، التي تواجه عجزاً بقيمة ٨١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

١٠٢ - وتسعى وكالات الأمم المتحدة إلى جمع مبلغ ١,٢ بليون دولار لدعم البرامج الإنمائية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد جُمع من هذا المبلغ ما نسبته ٥٣ في المائة، حتى تاريخه. ويسعى نداء الطوارئ المتعلق بعمليات الأونروا لعام ٢٠١٥ إلى جمع مبلغ ٤١٤,٤ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية الأشدّ إلحاحا للاجئين الفلسطينيين. وتقدر الأونروا أنه يلزم مبلغ ٧٢٠ مليون دولار لتمكين الأسر من إصلاح منازلها ولتقديم إعانات الإيجار الحالية.

سادسا - التحديات

١٠٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى النزاع إلى خسائر وتدمير غير مسبوقين، مما زاد من الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار. وفي حين أن الآلية المؤقتة لتعمير غزة تؤدي مهامها، فإن إعادة الإعمار تتمّ بوتيرة أبطأ من اللازم بسبب محدودية التمويل من الجهات المانحة. لذلك، لا بد من أن يُسمح للحكومة بتولّي مسؤولياتها كاملة في غزة.

١٠٤ - وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ازدادت وتيرة القيود المفروضة على حرية التنقل والمرور، وعمليات هدم البنى التحتية الفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يتواصل النشاط الاستيطاني بكثرة، مما يزيد من حدة التوتر على الأرض. والأهم من ذلك كله هو انسداد الأفق السياسي الموثوق به، الذي ما زال يؤثر سلبيا على بيئة العمل.

سابعا - الاستنتاجات

١٠٥ - لا يزال السياق العملياتي لما اضطلعت به الأمم المتحدة من أعمال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ينطوي على تحديات متزايدة نتيجة للنزاع وللتهديدات المستمرة لسبل عيش الفلسطينيين، ولا سيما عمليات الهدم، في حين أن استمرار القيود لا يزال يشكل عقبات هائلة تعيق عملية التنمية. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين، كدولة ديمقراطية ذات سيادة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل وهي تنعم بالأمن.